

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
November 14, 2016 12:39:19 PM GMT+0	41 22 7384415	149	6	Received
14/11/2016 12:35	41-22-7384415	MISSION EGYPTE		PAGE 01/06

*Permanent Mission of the Arab
Republic of Egypt
to the United Nations Office, the WTO
and other International Organizations
at Geneva*



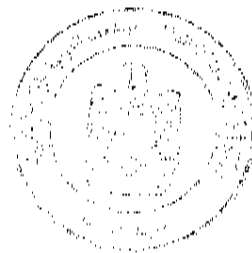
البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة
العالمية والمنظمات الدولية الأخرى
جنيف

CHAN.2016.160

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the World Trade Organization and other International Organizations at Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and has the honour to refer to the Office Note dated 27 July 2016, which invites Member States to provide their contributions for the preparation of the upcoming thematic report of the Independent Expert on the effects of sovereign debts on labour rights, specifically in the context of labour market reforms and austerity measures aimed at reducing government spending, to be presented to the Council at its thirty fourth session.

The Mission has the honour to attach hereto the input of the Arab Republic of Egypt on the aforementioned topic.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the World Trade Organization and other International Organizations at Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.



Geneva, 10 November 2016

A.R.

UN Independent Expert on foreign debt and human rights
Thematic Engagement, Special Procedures and Right to Development Division
UNOG- OHCHR
CH-1211 Geneva 10, Switzerland
Fax: +41229179006

الرد على الاستبيان
المضى بأثر الدين الأجنبي وبقية الالتزامات الدولية الأخرى
على التمتع بحقوق الإنسان بشكل كامل وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الإجراءات المتخذة

أولاً : في مجال إصلاح سوق العمل :-
تقوم الحكومة في الوقت الراهن بتشجيع المثير وعات الاستثمارية الضخمة وتمويلها خارج إطار الموازنة العامة سواء من خلال برامج تمويل خارجية مع المؤسسات الدولية الامامية والصناديق الميرية المختلفة أو من خلال القطاع الخاص بما في ذلك آليات الـ BOT و PPP أو التحالف المباشر، وقد أصدرت وزارة المالية العديد من اتفاقيات الضمان الخاصة بشركات الكوريام لمقر وعات يشترك فيها القطاع الخاص .

ثانياً : في مجال اصلاح الأجور :-

تقوم الحكومة بتطبيق برنامج مالي يستهدف إعلاء ترتيب أولويات الاتفاق العام وغيره من الإصلاحات الأخرى للإدارة المالية ومن بين تلك الأولويات السيطرة على تقادم فائزرة الأجر ومن بين الإجراءات الهيكلية التي استهدفت أحكام السيطرة على الأجر صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٥ ليربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ وبين مواده المادة رقم (١٥) والتي نصت على ما يلي :-
" تلزم كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بصرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا التقفية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التي يحصل عليها الموظف بعد تحويلها من نسبة مئوية مرتبطة بالأجر الأساسي في ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى مكافأة مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة في ذات التاريخ، ويلغى كل نص يخالف ذلك "

الاستبيبان

- ١- هل اتخذت حكومتكم خلال العامين السابقين أية إجراءات أو أعدت برامج اصلاحية هيكلية تتضمن أي إجراءات أو أعدت برامج اصلاحية هيكلية تتضمن العمل كالاتي ذكرها :-
 - اصلاحات في مجال سوق العمل .
 - تجميد زيادة المرتبات للعاملين بالخدمة العامة والموظفون المحليين .
 - تجميد أو خفض الحد الأدنى للأجر .
 - تخصيص مجالات الأعمال أو الخدمات التي تخضع للتولية أو رقابتها .
 - اصلاح نظام البطالة أو ما يتعلق بالتأمين الاجتماعي .
- ٢- ذكر ما إذا كانت الإصلاحات المذكورة عليه قد طبقت كأحد الجهات الحكومية أو إذا ما كانت جزء من الامتدادات الضرورية للأقران أو المساعدات المالية الأخرى من منظمة مالية دولية أو قد ترجع لوسائل أخرى

(٢)

الإجراءات المتخذة

الاستبيان

هذا وقد صدر قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ متضمنا ذات المادة المذكورة بهاليه

- وبمضاد عما تقدم فقد صدرت اللائحة الاقتصادية السنوية ولم ينص بها التها مسرف تقسيم للمرتبب الاساسى بعد عدة سنوات مما سوف يحد من الدخل حيث سيقدر مجرد مبلغ مقطوع ولن يتأثر به المبلغ المتغير فى الدخل. (مرفق - اضافى - ١٠٠٠٠) ولم ينص ايضا على انها معفاة من الضرائب.
- وكان ما سبق له تأثير مباشر على خفض فاتورة الأجرور.
- وافق البرلمان المصرى فى أكتوبر ٢٠١٦ على مشروع قانون الخدمة المدنية تمهيدا لإصدار القانون ونشره فى الجريدة الرسمية ويعتبر هذا القانون خطوة فى إطار العمل على رفع كفاءة الجهاز الإدارى للدولة وحل التثوبات فى هيكل الأجرور وتطبيق معايير جديدة للموظف والترقى تقوم على الكفاية .

ثالثاً : فى مجال الضميمة :-

- تجدر الإشارة أن مصر قد طبقت منذ عام ١٩٩١ وحتى ٢٠١١ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لمواجهة الظروف الاقتصادية والتكيف الاقتصادية احدى الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادية من الاخصخصة احدى الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادية من الهيكلى، ونتيجة لهذا البرنامج تمت خصخصة ٣٨٢ مؤسسة مملوكة من الدولة، بعضها خصخصة كلية واخرى جزئية، وقد جاءت اجراءات الخصخصة ضمن حزمة من الاجراءات التى التزمت بها مصر للوصول الى اتفاق مع البنك الدولى والصندوق الدولى للتخلص من نصف ديونها الخارجية مطلع تسعينات القرن الماضى .
- كما أن مصر قامت بالتوقيع على اتفاقية عضوية لجنة الاستثمار بمنطقة التعاون الاقتصادية والتنمية التى تشترط على مصر إلغاء احتكار القطاع العام لبعض الأنشطة مثل الاتصالات وتوابع الكهرباء.

(٢)

الإجراءات المتخذة

هذا وقد صدر قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ متضمناً ذات المادة المنكورة بهاليه .

- فضلاً عما تقدم فقد صدرت اللائحة الاجتماعية السنوية ولم ينص بها لها سوف لضم للمرتب الاساسى بعد عدة سنوات مما سوف يحد من اثرها حيث سيشهد مجرد مبلغ مقطوع ولن يتاثر به المبلغ المتغير فى الدخل (حوافز - اضافى - ٠٠٠٠) ، ولم ينص ايضاً على انها معفاة من الضراب.
- وكل ما سبق له تاثير مباشر على خفض فاتورة الأجور.
- وافق البرلمان المصرى فى أكتوبر ٢٠١٦ على مشروع قانون الخدمة المدنية تمهيداً لإصدار القانون ونشره فى الجريدة الرسمية ويعتبر هذا القانون خطوه فى إطار العمل على رفع كفاءة الجهاز الإدارى للدولة وحل التشوّهات فى هيكل الأجور وتطبيق معايير جديدة للموظف والترقى تقوم على الكفاية .

ثالثاً : فى مجال الخصخصة :-

- تجدر الإشارة أن مصر قد طبقت منذ عام ١٩٩١ وحتى ٢٠١١ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لمواجهة الظروف الاقتصادية وكانت الخصخصة إحدى الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، ونتيجة لهذا البرنامج تمت خصخصة ٢٨٢ مؤسسة مملوكة من الدولة، بعضها خصخصة كلية وأخرى جزئية، وقد جاءت إجراءات الخصخصة ضمن حزمة من الإجراءات التى التزمت بها مصر للوصول إلى اتفاق مع البنك الدولى والصندوق الدولى للتخصص من نصف ديونها الخارجية مطلع تسعينات القرن الماضى .
- كما أن مصر قامت بالتوقيع على اتفاقية عضوية لجنة الاستثمار بمنطقة التعاون الاقتصادى والتنمية التى تشترط على مصر إلغاء احتكار القطاع العام لبعض الأنشطة مثل الاتصالات وتوليد الكهرباء.

الاستبيان

(٤)

الإجراءات المتخذة

- أولاً : برنامج تكافل وكرامة :-
- استهدفت الحكومة بدءاً من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ برنامج تكافل وكرامة لتوسيع قاعدة المستفيدين من الدعم النقدي واستخدام آليات أكثر حداثة ويستفيد من هذا البرنامج نحو مليون مواطن بدءاً من محافظات أسوان - قنا - الأقصر وجارى التوسيع فى هذا البرنامج ليشمل جميع محافظات الصعيد ثم جميع محافظات الجمهورية .
 - يستهدف برنامج تكافل الأسر التى تعاني من الفقر الشديد وتحاج الى دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال فى الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التى تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة على الكسب ككبار السن ٦٥ سنة فأكثر أو لديها عجز كلي أو إعاقة تمنع عن العمل .
 - هذا وقد تم عقد اتفاق قرض لمشروع دعم شبكات الأمان الاجتماعى بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولى لإعادة الأعمار والتنمية بمبلغ ٤٠٠٠ مليون دولار أمريكى بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٧ لمواجهة تكاليف برنامج تكافل وكرامة على مدار ثلاث مراحل خلال السنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧ وذلك طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ٢٠١٥ .

الاستبيان

يرجاء ذكر وتوضيح اجراء فعال وناجح أو ممارسة جيدة قد قامت بها حكومتكم وكان لها اثر ايجابي بشأن التمتع بالحقوق الاجتماعية؟
 هذا ويمكن ان يشمل التدابير للتخفيف من الآثار السلبية للإزمات المالية .

(٥)

الإجراءات المتخذة

- ثانياً : دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي
- يستهدف البرنامج تغطية غير القادرين بالشرحية الأكثر فقراً والأكثر احتياجاً وهم السادة أصحاب معاش الضمان الاجتماعي التزاماً بما هو المنصوص والتي تكفل تحصل الدولة عبء توفير الرعاية الصحية لغير القادرين .
 - تقوم إدارة البرنامج بتجديد مشطري الخدمة لصالح هذه الشريحة بنسبة ٩٥% من الجهات الحكومية ممثلة في وزارة الصحة (وحدات طبية الأسرة ، ومستشفيات عامة ومركزية، ومستشفيات تنظيمية وأمان المراكز الطبية المتخصصة، وكذلك مستشفيات هيئة التأمين الصحي والمستشفيات الجامعية ومستشفيات الجيش) ويتم الإحالة لنسبة ٥% للقطاع الخاص في حال عدم توافر الخدمة في هذه المستشفيات .
 - يتم تقديم هذه الخدمة عن طريق البطاقة الذكية والتي تستخدم في صرف السلع المدعومة .
 - وحتى لا يحدث ازدواج بين هذا البرنامج والعلاج على نفقة الدولة عمل ربط الكتروني بينهما بحيث يتم استبعاد ما تم ربطهم على البطاقة الذكية لتغطية غير القادرين .
 - تم البدء بحافظات الصعيد وعلى أن يتم تغطيه باقي المحافظات طبقاً لخطة الزمنية .

الاستبيانات